

(ظاهرة الانقلابات العسكرية في تركيا)

(1960- 1971- 1980- 1997)

تعد ظاهرة الانقلابات العسكرية من أهم الاحداث التي شهدتها السياسة التركية ، فمن المعروف ان النظام السياسي التركي تأسس على يد نخبة من القادة العسكريين يتزعمهم مصطفى كمال اتاتورك قد بنت واست نظام سياسي وعلماني ضمن المنهج الغربي وتلاه ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولاً نحو الديمقراطية التعددية الا ان موضوع الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في الشؤون السياسية سواء أكان مباشراً او غير مباشر وضمن الدستور عُد ظاهرة ثابتة في النظام السياسي التركي وهذا ينطلق من إيمان نخب المؤسسة العسكرية بالعلمانية والمنهج الغربي لذلك اصبح لهم تخويلاً ليس فقط دستورياً وداخلياً بل حظي بتأييد ومباركة خارجية ومن الغرب على وجه التحديد .

بعد تولي الحزب الديمقراطي زمام الامور في إدارة البلاد وتشكيله لحكومتين متتاليتين شهدت البلاد خاصة في النصف الثاني من عقد الخمسينات تدهوراً على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث اصبحت ممارسات حكومة الحزب الديمقراطي في السلطة لا تتسجم مع توجهات المؤسسة العسكرية والنظام الذي رسمه أتاتورك ، فكانت هناك اسباب عديدة مهدت لانطلاق ظاهرة الانقلابات العسكرية في تركيا لتبدأ من عام 1960 بانقلاب عسكري مباشر ، وقبل الدخول في تفاصيل هذا الانقلاب لابد من الاشارة الى أبرز الاسباب التي ساهمت في تدخل الجيش بشكل مباشر :

1. تدهور الاوضاع الاقتصادية في تركيا خاصة بعد تصاعد استغلال الحكومة للأراضي الزراعية ومصادرتها وعدم دعم الفلاحين الامر الذي ادى الى تصاعد حدة الفقر بمعادلة (زاد الغني غنى وزاد الفقير فقراً) .

2 - تساهل حكومة الحزب الديمقراطي مع ممارسة الشعائر الدينية وفسح المجال امام الطرق والجماعات الصوفية حتى غدت تمثل واجهة مرئية للبلاد وهذا بدوره يناقض دستور 1924 .

3 - تكميم الحريات والمعارضة وخاصة اعضاء الحزب الجمهوري والطبقات المثقفة .

4 - ربط البلاد بمنظومة الاحلاف الدولية التي جعلت من تركيا جسراً لتحقيق مصالح الدول الاستعمارية من خلال القواعد العسكرية ، كما اثقلت كاهل البلاد اقتصادياً .

هذه الاسباب دفعت قوى المعارضة الداخلية بضرورة العمل على تغيير نظام الحكم وهذا ما حدث فعلاً من خلال تعاون المعارضين مع المؤسسة العسكرية التي بدأت تشعر بعدم الارتياح من نظام الحكم وخاصة ضباط الجيش الذين كانوا في مستوى المتدني والوسط حيث لم يعد بإمكانهم مواصلة العيش بسبب التضخم الاقتصادي وعدم اكتفاء رواتبهم لحياتهم المعيشية ، مجمل هذه الاسباب جعلت المؤسسة العسكرية تقوم بضرورة التدخل بشكل مباشر لتغيير نظام الحكم وجاء هذا القرار وفقاً للدستور الذي ينص على تخويل المؤسسة العسكرية بالتدخل مباشرة عندما تكون مبادئ اتاتورك في خطر .

تولى قيادة الانقلاب الجنرال جمال كورسيل ، ففي صبيحة 27 / ايار / 1960 نزلت الدبابات العسكرية في شوارع انقرة معلنة قيام الانقلاب واعتقال قادة الحكومة وعلى رأسهم جلال بايار وعدنان مندريس ، ومارست السلطة العسكرية الاحكام العرفية في بداية الأمر حتى تستطيع السيطرة على الوضع العام ومؤسسات الدولة واحالت النظام السياسي الى المحاكم وقاموا بتأسيس لجنة وطنية عرفت بـ (اللجنة الوطنية العليا) تكونت من (38) عضواً معظمهم من ضباط الجيش ، واختلف هؤلاء فيما بينهم حول مستقبل النظام السياسي ، حيث اعترض (14) عضواً تزعمهم الب ارسلان توركيش على نقل السلطة الى المدنيين وجعلها حكراً بيد الجيش فيما عارض (24) عضواً يتزعمهم كورسيل بضرورة نقل السلطة الى المدنيين وانسحاب العسكريين الى ثكناتهم العسكرية ، في نهاية المطاف رجح رأي كورسيل وتم استبعاد المعارضين وتكليفهم بمهام ملحقين عسكريين خارج البلاد .

في المرحلة الثانية من الانقلاب بدأت السلطة بالانجذاب نحو اصدار دستور جديد للبلاد فكلفوا نخب من اساتذة الجامعات والحقوقيين والمختصين في هذا المجال بكتابة مسودة دستور عام 1961 وتم عرضه على الرأي العام للتصويت وبالفعل اقر دستور جديد للبلاد عام 1961 ولكن ما ميز هذا الدستور إضافة فقرات جديدة في إدارة الدولة منها تأسيس محكمة دستورية عليا تنتظر

بشؤون ادارة البلاد والشكاوى التي تقدم من الاحزاب ، كذلك تأسيس مجلس الأمن القومي والذي اعطى للمؤسسة العسكرية صلاحيات اوسع ، يتأسس هذا المجلس رئيس الجمهورية او من ينوب عنه ورئيس الوزراء ويتألف من عضوية كلاً من : وزير الدفاع ووزير الداخلية وقائد الجندرية وقادة صنوف الجيش البرية والبحرية والجوية ، مهمته الاساسية النظر في قضايا الامن القومي التركي .

اما الفترة الثالثة والأهم والتي كانت نواة المشاكل الحزبية وتشكيل الحكومات وهي اضافة 10% ملزمة الحزب الذي يشارك بالانتخابات وهنا برزت ظاهرة الحكومات الائتلافية .

تشكلت احزاب ضمن إطار الدستور الجديد وكان من ابرزها حزب الشعب الجمهوري و تأسيس حزب سمي بحزب العدالة والتنمية والذي ضم اعضاء الحزب الديمقراطي تزعم هذا الحزب شخصية جديدة على الساحة التركية وهو سليمان ديميريل ، خاض الحزبان الانتخابات وحقق حزب الشعب الجمهوري نسبة (37%) من الاصوات فيما حصل حزب العدالة على (35%) وتم تشكيل حكومة برئاسة عصمت اينونو .

عانت تركيا خلال عقد الستينات حالة عدم الاستقرار بسبب تنامي ظاهرة القوى اليسارية ولاسيما تصاعد الحركة العمالية والمظاهرات العمالية خاصة وان هذه الفترة كانت تشكل أوج قوة الماركسية السوفيتية الى جانب ذلك نشأت احزاب جديدة ولأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر وهي احزاب اسلامية حيث تأسس حزب النظام الوطني الذي تزعمه نجم الدين اربكان فغدت الساحة السياسية التركية ساحة للصراع بين التيارات الايدولوجية اليسارية واليمينية، مع تدهور الازمة الاقتصادية ومعاناة تركيا من العزلة السياسية الدولية خاصة العربية عندما شعرت بأنها بحاجة ماسة الى الانفتاح مع العالم العربي والاسلامي ، وكانت هذه الاشارة قد بدأت منذ حاجة تركيا للتصويت حول قضية قبرص وكذلك حاجتها للنفط الذي بدأ يظهر كقوة اقتصادية وتكاثره في المنطقة العربية عندما شعرت انها خسرت العرب والذين كانوا يرتبطون معها لمئات السنين بروابط دينية واجتماعية .

هذه الازمة الداخلية وعدم الاتفاق بين الاحزاب وتصاعد الصراع خاصة مع مطلع عقد السبعينات عندما واجهت حكومة سليمان ديميريل تحديات كبيرة وعدم قدرته لمعالجة الامور

والسيطرة على ظاهرة العنف بين القوى اليسارية واليمينية وبدأت حالة البلاد تتجر نحو الانهيار ، فكان لابد من المؤسسة العسكرية ان تتدخل مرة اخرى لمعالجة هذا الوضع ، فجاء انقلاب 12 /اذار/ 1971 والذي سمي بـ (انقلاب المذكرة) وهنا اراد العسكر عدم التدخل بشكل مباشر كي لا تتفاقم الامور باتجاه دموي لان الوضع السياسي الداخلي عن الاوضاع في بداية الستينات ، فقام العسكر بتوجيه مذكرة الى رئيس الوزراء ديميريل لمعالجة الوضع فوراً وإلا تتدخل المؤسسة العسكرية وهنا عجز ديميريل عن معالجة الوضع فقدم استقالته واعلن عن حل الحكومة عام 1971 فتم تشكيل حكومة جديدة تنسجم مع توجهات الجيش فأصبح نهاد ايريم رئيس للوزراء و جاغلي آنكل رئيس للجمهورية ، لتبدأ مرحلة جديدة بعد الانقلاب الثاني عام 1971 وهي مرحلة عقد السبعينات والتي عاشت فيها تركيا حالة اخرى اكثر فوضى من العقود التي سبقتها والتي مهدت لانقلاب 12 / ايلول / 1980 .